

## المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كاختيار استراتيجي لإنعاش الاقتصاد الوطني

أ. الطبيبي عبد الله<sup>1</sup>

### Abstract:

Emphasis is on the role of small and medium industries as a style most effective in moving the workforce semi-skilled and skilled direction of the manufacturing process, which comes to coincide with the attention usually given to the issues of: providing opportunities for individuals who have a skill is relatively high and the expansion of industrial development in the economy to include all areas, and will be followed by a lot of questions on each of the development of the exact boundaries of small and medium industries to distinguish them from large industries and the relationship of size of the enterprise density relative to the component production by the efficient use of inputs on the other hand, all of which provide a comprehensive picture of small-scale industries in their relations with the structural considerations on-site and its institutional arrangements .

**Keywords:** small and medium industries, economic development, unemployment.

### المخلص:

يجري التأكيد على دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها النمط الأكثر فعالية في تحريك القوى العاملة شبه الماهرة وغير الماهرة باتجاه عملية التصنيع، وهو ما يأتي تزامنا مع الاهتمام الذي يعطى عادة إلى مسألتي: توفير فرص العمل للأفراد الذين يتسمون بمهارة عالية نسبيا وتوسيع نطاق التنمية الصناعية في الاقتصاد ليشمل كافة المجالات، وسيتبع ذلك الكثير من التساؤلات بشأن كل من وضع الحدود الدقيقة للصناعات الصغيرة والمتوسطة لتمييزها عن الصناعات الكبيرة وعلاقة حجم المؤسسة بالكثافة النسبية للعنصر الإنتاجي من جانب وبكفاءة استخدام المدخلات من جانب آخر، وكل هذا يقدم صورة شاملة عن الصناعات الصغيرة في علاقاتها الهيكلية باعتباريات الموقعية وتنظيماتها المؤسسية.

**الكلمات المفتاحية:** الصناعات الصغيرة والمتوسطة، التنمية الاقتصادية، البطالة.

### مقدمة:

لقد تزايد اهتمام الدول المتقدمة و النامية على حد سواء بالمؤسسات الصغيرة، و ذلك إدراكا منها للدور الحيوي و الفعال الذي تلعبه في الرفع من المستوى الاقتصادي و الاجتماعي نظرا لسهولة تكيفها التي تجعلها قادرة على الرفع من الكفاءة الإنتاجية، التقليل من البطالة و رفع مستوى المعيشة و غير ذلك من الأهداف التي تمثل في مجملها دفعا حقيقيا لعجلة التنمية.

رغم هذه المميزات إلا أن المؤسسات الصغيرة تشهد معدلات فشل عالية خاصة في السنوات الأولى لانطلاقها و ذلك نظرا لنقص المهارات الإدارية لديها وضعف مواردها المالية، ما يحول دون حصولها على المعلومات والاستشارات وخدمات التدريب، و من هذا المنطلق و في ظل الأجواء التنافسية شديدة الصعوبة برزت أهمية

<sup>1</sup> جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر.

منظومات العمل المستحدثة، التي تعمل على تطوير وتحديث مفهوم دعم ورعاية المؤسسات الصغيرة. و في هذا المجال تعتبر آلية حاضنات الأعمال من أكثر المنظومات فاعلية في تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية و ذلك من خلال نجاحها في توفير الرعاية والدعم لهذا النوع من المؤسسات وزيادة حظوظها في النجاح.

**مشكلة البحث:** تتواجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية اليوم في محيط يفرض عليها جعل نشاطها دوليا، و يرجع ذلك لما يشهده العالم من ثورة تكنولوجية و اتصالية هائلة، و تكتلات إقليمية و تحرير واسع النطاق للاقتصاد و التجارة الدولية فضلا عن بروز متعاضد لدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فقد استطاعت الكثير من الدول المتقدمة الاستفادة من هذا النوع من المؤسسات من خلال توفير فرص حقيقية لمائها و توسعها في الأسواق الدولية.

و بناء عليه فإن سبيل تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في المحيط الاقتصادي مرهون بإيجاد إستراتيجية ملائمة ذات ركائز متكاملة بما يتوافق و متطلبات غزو الأسواق الدولية و في هذا المجال و نظرا لعدم وجود إستراتيجية بعينها أو استراتيجيات محددة يمكن اعتماد واحدة منها أو تفضيل إحداها على الأخرى، مما يجعلنا نطرح التساؤل الآتي:

**" ما هي أهم ركائز الإستراتيجية الملائمة و المتكاملة لتنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية؟**

و من خلال التساؤل المحوري و الرئيسي تندرج الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

- ما دورها و أهميتها في التنمية الاقتصادية ؟

- ما هي العراقيل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟ و ما هي آليات وبرامج دعمها وتطويرها؟

**فرضية البحث:** إن إيجاد ركائز إستراتيجية ملائمة و متكاملة لتنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية يكون بتوظيف المعطيات الاقتصادية و الاجتماعية من خلال التعرف على ما تتيحه و ما يمكن أن تقدمه القدرات المحلية في هذا المجال، و أيضا التعرف على ما تمنحه الأسواق الدولية التي يمكنها قبول المنتج الجزائري من فرص واعدة و منافذ دخول أيسر إليها.

**أهمية البحث:**

يسعى هذا البحث لإبراز أهميته من خلال حادثة المشكلة المعالجة والمرتبطة بعملية تنمية إستراتيجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل تزايد فرص الاندماج ضمن منظومة الاقتصاد العالمي، إذ تبرز ضرورة رسم معالم إستراتيجية واضحة يحدد فيها الدور المنوط بهذه المؤسسات بما يسمح بتعظيم مكاسب التوجه نحو الأسواق الدولية و تقليص التبعية المزمنة لقطاع المحروقات.

**أهداف البحث:** يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- الوقوف على واقع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية قصد الوقوف على درجة توجهها نحو التصدير.

- البحث في طبيعة القيود التي تقف أمام تسريع وتيرة توجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية نحو الأسواق الدولية.

- وضع أسس إستراتيجية ملائمة متعددة المستويات و المتطلبات من شأنها المساهمة في دفع صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية نحو الأسواق الدولية قصد تعظيم المكاسب التي يمكن جنيها لعل في مقدماتها تنويع الموارد، و الهدف الأساسي من البحث يتمثل في تأصيل الجوانب النظرية للمؤسسات الصغيرة بغية استخلاص المنهج الذي يتلاءم وظروف المستثمر المحلي أو الوطني أو الأجنبي والاقتصاد الوطني .

سوف نتناول هذه الورقة المحاور التالية :

## المحور الأول : مفهوم مجالات أنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

### أولا : مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

أسفرت الدراسات التي تم إجراؤها على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن وجود 50 تعريفا لها<sup>1</sup> ، و العديد من الدول ليس لديها تعريف رسمي حيث يرتبط تعريف كل دولة بدرجة النمو الاقتصادي ويكون التعريف المعتمد أما بنص قانوني أو تعريف إداري كما نجد بعض التعاريف مقدمة من طرف المنظمات الدولية.

**1- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الاتحاد الأوروبي :** جاء تعريف اللجنة الأوروبية في تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالتركيز على مجموعة من المعايير المتمثلة في عدد الموظفين، رقم الأعمال و الميزانية السنوية، ففي تعريفها للمؤسسات الصغيرة ذكرت أنها المؤسسة التي يتراوح عدد عمالها بين 10 و 49 عامل أما رقم أعمالها فلا يتجاوز 7 ملايين أورو و ميزانيتها فتقدر ب 5 ملايين أورو أما بخصوص المؤسسات المتوسطة فهي المؤسسات التي يكون عدد عمالها محصورا بين 50 و 249 عاملا و رقم أعمالها لا يتعدى 40 مليون أورو أما ميزانيتها فتقدر ب 27 مليون أورو<sup>2</sup>.

الجدول رقم 01 : تعريف الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

| نوع المؤسسات | عدد العمال  | الحد الأقصى لرقم الأعمال | الحد الأقصى للميزانية |
|--------------|-------------|--------------------------|-----------------------|
| المصغرة      | أقل من 10   |                          |                       |
| الصغيرة      | من 10 - 49  | 7 مليون أورو             | 5 مليون أورو          |
| المتوسطة     | من 50 - 249 | 40 مليون أورو            | 27 مليون أورو         |

المصدر : المجلس الوطني الإجتماعي و الإقتصادي، تقرير من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الدورة العامة العشرون، جوان 2002 ،ص: 06 .

### 2- تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في دول جنوب شرق آسيا

قام الباحثان Bruch et Hiemenz بتصنيف هذه المؤسسات و ذلك اعتمادا على معيار العمالة و أصبحت هذه الدراسة معتمدا عليها في دول جنوب شرق آسيا و يمكن توضيح هذا التصنيف في الجدول التالي:

<sup>1</sup> - جالين سينسر هال، ترجمة صليب بطرس، منشأة الأعمال الصغيرة، الدار الدولية للنشر و التوزيع القاهرة، 1998 ،ص: 109 .

<sup>2</sup> - مازن جلال خيربك، يومية الثورة، مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر سوريا ، 2005/11/22.

جدول رقم 02 : تعريف دول شرق آسيا للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

| نوع المؤسسة        | عدد العمال        |
|--------------------|-------------------|
| مؤسسة عائلية حرفية | من 6 الى 9 عمال   |
| مؤسسة صغيرة        | من 60 الى 29 عامل |
| مؤسسة متوسطة       | من 99 الى 00 عامل |
| مؤسسة كبيرة        | من 600 عامل فأكثر |

المصدر : صفوت عبد السلام عوض الله، اقتصاديات الصناعات الصغيرة ودورها في تحقيق التنمية، دار النهضة ، ص: 12 .

### 3- تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية

عرفت " إدارة المشروعات الصغيرة " في الولايات المتحدة الأمريكية المشروع الصغير بأنه المنشأة التي تملك وتدار بشكل مستقل ولا يكون لديها القدرة على السيطرة في مجالها، وحجم مبيعاتها السنوي قليل نسبياً، ويعمل بها عدد قليل من العاملين ، بالمقارنة بالشركات الأخرى في نفس الصناعة كما يبلغ عدد العمال 250 عاملاً كحد أقصى، و إجمالي الأموال المستثمرة لا يزيد عن 3 مليون دولار<sup>1</sup>.

### 4- تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في اليابان

في القانون الياباني تم التمييز بين مختلف المؤسسات على أساس طبيعة النشاط و يمكن تلخيص تعريف المؤسسات في اليابان في الجدول التالي :

جدول رقم 03 : تعريف اليابان للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

| القطاعات                                                         | رأس المال المستثمر  | عدد العمال      |
|------------------------------------------------------------------|---------------------|-----------------|
| مؤسسات التجارة بالتجزئة و الخدمات                                | أقل من 10 مليون ين  | 30 عامل أو أقل  |
| مؤسسة التجارة بالجملة                                            | أقل من 30 مليون ين  | 100 عامل أو أقل |
| المؤسسات المنجمية و التحويلية و النقل و باقي فروع النشاط الصناعي | أقل من 100 مليون ين | 300 عامل أو أقل |

Source: BRAIN.D, Les PME en Europe et leur contribution à l'emploi, études documentaire

N°4715 .1983, p. 5.

### 5- تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الصين

يتم تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الصين وفقاً لقانون ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال مجموعة من المعايير و الذي صدر في عام 2003 و قد حل هذا القانون محل، المبادئ التوجيهية القديمة التي دخلت حيز التنفيذ في عام 1988 و المعايير التكميلية لعام 1992 تتمثل هذه المعايير في الإيرادات السنوية ، مجموع الأصول و كذا عدد العمال، ففي المؤسسات الصغيرة فإن الحد الأدنى لعدد العمال يساوي 600 عامل و الحد الأقصى يقدر ب 000 و يتغير هذا العدد على حسب نوع القطاعات أما في المؤسسات

<sup>1</sup> - مروة أحمد، نسيم برهم، الريادة و إدارة المشروعات الصغيرة، الشركة العربية المتحدة للتوثيق و التوريدات ، ط 2007 ، ص:286.

المتوسطة فالحد الأدنى لعدد العمال يساوي 200 عامل و الحد الأقصى يقدر ب 2000 عامل و الجدول التالي يبين المعايير المتبعة في تصنيف المؤسسات الصينية<sup>1</sup>.

جدول رقم 04 : تعريف الصين للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

| نوع المؤسسة  | القطاعات      | عدد العمال | مجموع الأصول         | الإيرادات التجارية   |
|--------------|---------------|------------|----------------------|----------------------|
| مؤسسة صغيرة  | صناعة         | أقل من 300 | أقل من 40 مليون يوان | أقل من 30 مليون يوان |
|              | بناء          | أقل من 600 | أقل من 40 مليون يوان | أقل من 30 مليون يوان |
|              | تجارة الجملة  | أقل من 100 | أقل من 40 مليون يوان | أقل من 30 مليون يوان |
|              | تجارة التجزئة | أقل من 100 | أقل من 40 مليون يوان | أقل من 30 مليون يوان |
|              | نقل           | أقل من 500 | أقل من 40 مليون يوان | أقل من 30 مليون يوان |
|              | خدمات بريدية  | أقل من 500 | أقل من 40 مليون يوان | أقل من 30 مليون يوان |
|              | فندقة و مطاعم | أقل من 400 | أقل من 40 مليون يوان | أقل من 30 مليون يوان |
| مؤسسة متوسطة | صناعة         | 300 - 2000 | 40 - 400 مليون يوان  | 30 - 300 مليون يوان  |
|              | بناء          | 600 - 3000 | 40 - 400 مليون يوان  | 30 - 300 مليون يوان  |
|              | تجارة الجملة  | 100 - 200  | 40 - 400 مليون يوان  | 30 - 300 مليون يوان  |
|              | تجارة التجزئة | 100 - 500  | 40 - 400 مليون يوان  | 30 - 300 مليون يوان  |
|              | نقل           | 500 - 3000 | 40 - 400 مليون يوان  | 30 - 300 مليون يوان  |
|              | خدمات بريدية  | 400 - 1000 | 40 - 400 مليون يوان  | 30 - 300 مليون يوان  |
|              | فندقة و مطاعم | 400 - 800  | 40 - 400 مليون يوان  | 30 - 300 مليون يوان  |

Source: Law of The Republic of China on Promotion of SME (Order of The President No. 69), China, June 29.

في سنة 2011 قامت وزارة الصناعة و المعلومات التكنولوجية الصينية بإلغاء معيار مجموع الأصول في تحديدها لتعريف المؤسسة الصغيرة و المتوسطة الصينية والجدول رقم (05) يوضح الفرق بين تعريف اللجنة الصينية الاقتصادية والتجارية (2003) و وزارة الصناعة والمعلومات التكنولوجية (2011)<sup>2</sup>.

جدول رقم 05 : تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصينية حسب وزارة الصناعة و المعلومات التكنولوجية ( 2011).

| المعيار                 | اللجنة الصينية الاقتصادية و التجارية ( 2003 ) |                     | وزارة الصناعة و المعلومات التكنولوجية (2011) |                     |
|-------------------------|-----------------------------------------------|---------------------|----------------------------------------------|---------------------|
| حجم المؤسسة             | صغيرة                                         | متوسطة              | صغيرة                                        | متوسطة              |
| عدد العمال              | أقل من 300                                    | 300 - 2000          | أقل من 300                                   | 300 - 1000          |
| مجموع الأصول            | أقل من 20 مليون يوان                          | 40 - 400 مليون يوان | /                                            | /                   |
| إجمالي المداخيل السنوية | أقل من 20 مليون يوان                          | 40 - 300            | أقل من 20 مليون يوان                         | 20 - 400 مليون يوان |

<sup>1</sup> - محمد بن يوسف، المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، الملتقى العربي الرابع للصناعات، الصغيرة والمتوسطة باليمن، 26/25 نوفمبر 2009. [www.xinhuanet.com](http://www.xinhuanet.com).

<sup>2</sup> - ESD China Limited, Study Potential of Sustainable Energy Financing for SME, October, 2012, P.1.

Source: ESD China Limited, **Study Potential of Sustainable Energy Financing for SME**,  
October, 2012, P.1.

## 6- تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

حسب القانون رقم 01-18 المؤرخ في 27 رمضان 1422 الموافق ل 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيث نجد أن هناك تقارب كبير في المعايير الخاصة بالإتحاد الأوروبي في تحديد تعريف هذه المؤسسات ، حيث و في المادة الرابعة من نفس القانون تعرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أنها مؤسسة إنتاج السلع و الخدمات تشغل من واحد إلى 250 عامل و لا يتجاوز رقم أعمالها 02مليار دج، أو لا يتعدى إجمالي حصيلتها السنوية 500 مليون دينار جزائري و هي تستوفي معايير الإستقلالية<sup>1</sup>.

### ثانيا : مجالات أنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تحتل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الجانب الأرحب من مساحة مشاريع النشاط الاقتصادي داخل الاقتصاد الوطني في سائر أنحاء العالم، وتمارس هذه المشاريع أنشطتها داخل جميع قطاعات النشاط الاقتصادي سواء الصناعي أم التجاري أو الزراعي أو التجاري أو المقاولات ويمكن توضيح المجالات التي يمكن أن تعمل فيها المشاريع الصغيرة والمتوسطة على النحو التالي:<sup>2</sup>

#### 1. مشاريع التنمية الصناعية

يقصد بمشاريع التنمية الصناعية الإنتاجية تحويل المواد الخام إلى مواد مصنعة أو نصف مصنعة أو تحويل المواد نصف المصنعة إلى مواد كاملة التصنيع أو تجهيز المواد كاملة الصنع وتعبئتها وتغليفها وتتنوع أنشطة القطاع الصناعي لتقدم مجالات عديدة لنشاط مشاريع الأعمال الصغيرة والمتوسطة ، يمكن توضيحها :

أ. الصناعات التي تكون مدخلاتها منتشرة في أماكن متعددة، مثال صناعة الألبان والمطاحن، وتقطيع الحجارة والمنتجات الحجرية وأعمال المقاولات، وأية أنشطة نقل فيها عملية نقل المواد وتكاليفها إلى حد كبير جدا نتيجة لقيام الصناعات الصغيرة قريبا في أماكن وجود المواد الخام، وبالتالي يمكن أن ينشأ أكثر من مصنع بحجم صغير في أماكن مختلفة لإنتاج السلعة ذاتها، ويتوطن كل مصنع بالقرب من أماكن وجود المواد الخام أو المدخلات التي يعتمد عليها.

ب. الصناعات التي تنتج منتجات سريعة التلف (صناعات الألبان ومنتجاتها وصناعات الثلج والخبز والحلويات) لأن هذه المشاريع تعتمد على الإنتاج يوما بيوم للسوق، وتكون فترة التخزين لمنتجاتها محدودة لأنها تنتج لتغطي احتياجات السوق في المنطقة المحلية التي تتوطن فيها. وهذا يبرر أن تكون هذه المشاريع قريبة من أسواق المستهلكين.

#### 2. نشاط التعدين

<sup>1</sup> - المادة (4) من القانون التوجيهي 01/18 المؤرخ في 12/12/2001 والمتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

<sup>2</sup> - الملتقى الإقتصادي - نشرة شهرية تصدر عن قطاع سياسات تنمية صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة -القاهرة- العدد الثاني والعشرون - مايو 2007.

أ- المشاريع الصغيرة في مجال التعدين (المنجم الفردي الصغير): تلك المشاريع التي تنهض بإحدى عمليات وأنشطة المناجم والمحاجر والملاحات، معتمدة على العمالة والمجهود البشري بصورة أساسية وتستغل خامات تتركز على سطح الأرض أو في أعماق قريبة ولا تتطلب عند اكتشافها أو تقييمها أو استخراجها أو تجزئتها، عمليات تكنولوجية معقدة، ولا تحتاج إلى آلات ومعدات متقدمة أو باهظة التكاليف.

✓ أهم ميزات هذه المشاريع:<sup>1</sup>

- الاعتماد على نشاط الاستخراج دون غيره من أنشطة التنقيب والاستكشاف.
- لا تستغرق المشاريع التعدينية الصغيرة والمتوسطة فترة طويلة لتنميتها، مما يسمح للقائمين عليها بتحقيق تدفقات مالية سريعة ومن ثم عوائد مالية في أقرب وقت.
- غالبا ما تكون هذه المشاريع حلقة أولى ترتبط بحلقات أخرى للتنقية والتجهيز.
- لا تتطلب الإدارة الفنية والتنظيمية والمالية لهذه المشاريع خبرات عالية ويمكن إعداد العاملين في هذه المجالات خلال فترة زمنية قصيرة كما يمكن تطوير خبرات عمالتها سريعا من خلال دورات تدريبية قصيرة على رأس العمل.
- ب - المناجم المتوسطة: وتتوطن في المناطق التي تكون فيها الخامات مركزة على سطح الأرض أو في أعماق قريبة... ويتم فيها الإنتاج ضمن مساحات أوسع من تلك التي تتم في المناجم الصغيرة وفيها تتم أنشطة الاستخراج والتقسيم والتجهيز دون الدخول في عمليات تكنولوجية معقدة.
- ت- المناجم الكبيرة: التي تتمتع باستثمارات ضخمة وتحتاج عملياتها إلى تجهيزات فنية عالية الثمن، معقدة تكنولوجيا وتعتمد على إجراء العديد من الأنشطة العملية لتجهيز الخامات وإنتاجها في صورة واحدة أو صور متعددة. وغالبا ما تكون هذه المناجم سلسلة في نشاط إنتاجي واحد يبدأ من الاستكشاف إلى التنقيب والحفر إلى التحليل الكيميائي والتقييم الاقتصادي والفني للخامات إلى استغلال الخامات وتثقيتها وإنتاجها بالصورة المطلوبة للاستخدام المحلي أو التصدير.

### 3. مشاريع التنمية الزراعية

- أ. مشاريع الثروة الزراعية : إنتاج الفواكه والخضار أو الحبوب أو المشاتل أو البيوت الزراعية المحمية.
- ب. مشاريع الثروة الحيوانية : كترية الأبقار أو الأغنام أو الدواجن أو المناحل أو الألبان ومشتقاتها .
- ت. الثروة السمكية : كصيد الأسماك أو إقامة بحيرات صناعية لمزارع الأسماك<sup>2</sup>.

### 4. مشاريع التنمية الصحية

إقامة وإدارة وتشغيل المستشفيات أو المستوصفات و المصحات.

<sup>1</sup> - المجلس الوطني الاجتماعي CNES مشروع تقرير - من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، 2002، ص.16.

<sup>2</sup> - محمد عبد الحليم عمر، التموين عن طريق القدرات التمويلية غير الرسمية ، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة وتطوئرها في الاقتصاديات المغربية ، ماي 2003، جامعة فرحات عباس سطيف ، ص: 02.

## 5. مشاريع الخدمات

الخدمات المصرفية، الفندقية، السياحية، الترفيهية ، خدمات التدريب، خدمات الصيانة، والتشغيل أو خدمات النظافة وحماية البيئة من التلوث وخدمات النقل والتحميل والتفريغ، خدمات الدعاية والنشر و الإعلان أو خدمات الكمبيوتر، الخدمات الاستشارية، إقامة الورش ذات التقنية الحديثة، أو المستودعات والمخازن المبردة لخدمات الغير، أو الأسواق المركزية والمراكز التجارية أو المطاعم المتميزة. كذلك: المطابع والتصوير والآلة الكاتبة والدهان والطلاء وإصلاح السيارات وقطع الغيار وعمليات الصيانة الدورية.

## 6. نشاط المقاولات

يقصد بالمقاولات اعتياد المتعهد أو المقاول بإتمام أعمال معينة للغير بمقابل مناسب لأهمية العمل مثل:

- مقاولات الإنشاءات المدنية كالمباني أو تركيب المباني الجاهزة أو المطارات أو الطرق أو الجسور أو السدود أو الموانئ أو شبكات المياه والمجاري .
- مقاولات المشاريع الكهربائية كمحطات توليد الكهرباء أو شبكات نقل وتوزيع التيار الكهربائي أو الالكترونيات.
- مقاولات المشاريع الميكانيكية لمحطات تحلية المياه أو المصانع<sup>1</sup>.

## 7. النشاط التجاري: يعتبر من أهم أنشطة مشاريع الأعمال الصغيرة والمتوسطة ، أهمها مجال التجزئة<sup>2</sup> :

- أ.متاجر عامة: التي تباع سلعا كثيرة متنوعة وهي صغيرة الحجم .
- ب.متاجر الأقسام: متاجر كبيرة تقع غالبا في الأحياء التجارية وفي وسط المدن، وتخصص بمجموعة من مجموعات السلع.
- ج.المتاجر المتخصصة: تتخصص في نوع معين من السلع مثل الأثاث، الأدوات المكتبية، الأطعمة، الحقائب.
- ت.متاجر السوبرماركت: متجر يقدم تشكيلات مختلفة من البضائع والسلع والمواد الغذائية، وتتعامل مع المنتج مباشرة و بها إمكانات كبيرة لتخزين البضائع والمواد الغذائية.
- ث.متاجر الخدمات: التي تعتمد على الثقة والشهرة في تقديم الخدمات التي تعتمد على العمل مثل (التنظيف، الكي، صالونات الحلاقة... إلخ).

## المحور الثاني : تصنيفات و مكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري

هناك عدة معايير تعتمد في تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لكننا نقتصر في عملنا هذا على ثلاثة معايير تعتبر الأهم في عملية التصنيف و هي المعيار القانوني، المعيار الاقتصادي، ومعيار طبيعة تنظيم العمل.

<sup>1</sup> - صالح صالح ، مصادر وأساليب تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في إطار نظام المشاركة ، الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغربية ، ماي 2003، جامعة فرحات عباس سطيف ، ص: 04.

<sup>2</sup> - Source: Ministère de PME/PMI, rapport sur l'état de lieu de secteur PME; juin 2000, p. 16

## أولا : خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تتميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بمجموعة من الخصائص تميزها عن باقي المؤسسات الكبيرة، مما يؤهلها أن تلعب دورا مهما في التنمية المحلية، و تكمن خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فيما يلي<sup>1</sup>:

1. **مرونة التنظيم** : تتصف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بمرونة أكبر مقارنة مع المؤسسات الكبيرة و ذلك لتكيفها مع محيطها بشكل أسرع، كما أنها تقوم على أساس الإنتاج بدفعات صغير بناء على الطلب و بالتالي فهي تكملة لأنشطة المؤسسات الكبيرة.

2. **انخفاض مستويات معامل رأس المال** : عموما تستخدم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تكنولوجيا بسيطة و أقل كثافة لرأس المال ، ذلك بسبب تخصصها في عمليات إنتاج محدودة مما يساهم في امتصاص الفائض في العمالة و توظيفها.

3. **سهولة الإنشاء و التنفيذ** : بسبب السهولة في عملية إنشاء هذه المؤسسات جعلها تفرض نفسها عددا في أنحاء متعددة من العالم .

4. **انخفاض قدرتها على التوسع و التطور** : نظرا لقلة قدرتها الإنتاجية و كذا التطور التكنولوجي السريع فان من مميزات انخفاض قدرتها الذاتية على التوسع و التطور .

5. **قلة التدرج الوظيفي** : نظرا لقلة العاملين بهذه المؤسسات فهذا يساعد على اتخاذ القرارات بسرعة و سهولة، كما يساعد على استقرار اليد العاملة و ذلك بسبب تمركز القرار في يد صاحب المؤسسة و نجد أيضا قلة التخصص في العمل لدرجة أن يقوم العامل بمجموعة من الوظائف و هذا ما يوفر الجو للكثير من المبادرات.

6. **التدقيق في الإبداع و الابتكار** : تعتمد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كثيرا على الإبداع و الابتكار و هذا راجع إلى الإنتاج بكميات قليلة مما يستوجب عليها إدخال تعديلات على المنتجات بإدخال بعض الاختراعات و الابتكارات من أجل إعطائها شكل جديد يمكن أن ينافس منتجات المؤسسات الكبيرة.

7. **اختلاف أنماط الملكية** : إن اختلاف في حجم رأس مال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أدى إلى الاختلاف في أنماط الملكية و لذلك نجد الملكية الفردية ، العائلية أو لمجموعة من الأشخاص .

ثانيا : مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري:

أ- **تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** : في ظل التغيرات الهيكلية التي مست الاقتصاد الجزائري واعتماد إستراتيجية جديدة في التنمية قائمة على آليات اقتصاد السوق من خلال فتح المبادرة للقطاع الخاص و خصصة

1 - فايز صالح النجار ، عبد الستار محمد العلي، الريادة و إدارة الأعمال الصغيرة، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2006 ، ص: 67 .

القطاع العام ، أدت إلى تطور ملحوظ للقطاع الخاص وتراجع القطاع العام، وأصبح الاهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمثل مدخلا رئيسيا لتحقيق التنمية الاقتصادية<sup>1</sup>.

كما أن نسبة محدودة من هذه المؤسسات تركز على النمو وتسعى إلى لعب دور حيوي في الاقتصاد ، وهذه الظاهرة ليست خاصة فقط بالجزائر فالكثير من الدول النامية والمتقدمة تمثل المؤسسات المصغرة فيها أكبر نسبة من حيث العدد ، فمثلا في فرنسا 93% من مجموع المؤسسات تشغل من 10 عمال .

الجدول رقم 06 : مؤشر كثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول مختارة

| البلد                      | كثافة المؤسسات ( عدد المؤسسات بالنسبة لكل 1000 نسمة) |
|----------------------------|------------------------------------------------------|
| اسبانيا                    | 67.37                                                |
| فرنسا                      | 40.36                                                |
| ايطاليا                    | 77.15                                                |
| بريطانيا                   | 58.70                                                |
| الولايات المتحدة الأمريكية | 77.30                                                |
| الجزائر                    | 20                                                   |

المصدر : بالاعتماد على معطيات الإحصائية الصادرة عن وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة و ترقية الاستثمار

يكشف هذا المؤشر عن ضعف الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا رغم كل المجهودات التي بذلت من أجل تشجيع الاستثمار في الجزائر، فقد عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الكثير من المشاكل مما أدى إلى زوال الكثير منها وخاصة في ظل تحرير النشاط التجاري الذي لم تصحبه سياسة أو إستراتيجية واضحة من طرف الدولة لحماية المؤسسة و المنتج الوطني أمام المنافسة غير المتكافئة للمنتج الأجنبي .

#### ب- التركيز الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر :

أنه من الصعوبة بمكان حصر العدد الحقيقي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، بشكل دقيق وذلك نظرا لوجود الكثير من المؤسسات التي تنشط غير الرسمية على وجه الخصوص في قطاعات البناء و الأشغال العمومية والتجارة و الفنادق والمطاعم والخدمات الموجهة للاستهلاك ( بسبب الطابع العائلي ) وهي تقريبا نفس الأنشطة الإنتاجية التي تخصص فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

<sup>1</sup> - نعيمة برودي ، التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية و متطلبات التكيف مع المستجدات العالمية ، الملتقى الدولي ، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، جامعة الشلف ، 17 و 18 أفريل 2006.

**الجدول رقم 07 : توزيع المؤسسات على قطاعات النشاط في الجزائر سنة 2012**

| القطاعات                     | عدد المؤسسات | النسبة % |
|------------------------------|--------------|----------|
| البناء و الأشغال العمومية    | 139915       | 34.26    |
| الصناعة                      | 66028        | 16.17    |
| الخدمات                      | 196047       | 48.01    |
| الزراعة                      | 4326         | 1.06     |
| المحروقات ، الطاقة، والمناجم | 2024         | 0.5      |
| المجموع                      | 408340       | 100      |

**المصدر :** النشرة الإحصائية لوزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2012.

الملاحظ أن المؤسسات الخدمية الصغيرة نالت حصة الأسد بالمقارنة مع المؤسسات الصناعية ( الصناعات الصغيرة والمتوسطة )، على الرغم من أن هذه الأخيرة هي التي تباشر الاستثمار الحقيقي وتخلق القيمة المضافة، إلى جانب أنها السبيل لتحقيق إستراتيجية إحلال الوردات<sup>1</sup>. مع التأكيد هنا على أن المؤسسات الخدمية تظل ضرورية بطبيعة الحال وركيزة أساسية لتنمية الاقتصاد ، ومن هنا تبرز أهمية وضع إستراتيجية لتحديد مناحي الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى العناية بآليات دعمها وترقيتها، فمن خلال التحفيز التي تقدمها الدولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستطيع توجيهها إلى الاستثمار في نشاطات معينة كالصناعات الخفيفة مثلا.

**المحور الثالث : أهمية ودور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الصناعية**

تختلف أهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه هذه الصناعات في عملية التنمية الصناعية من دولة إلى أخرى ومن فترة إلى أخرى، تبعا لمستوى التطور الذي وصلت إليه كل دولة، وتبعا للظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة فيها، وموقف الحكومات من هذه الصناعات، فالمكانة الاقتصادية التي يمكن أن تحظى بها الصناعات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية تختلف اختلافا كبيرا بين الدول الصناعية المتقدمة والدول الأقل تقدما.

إن أهمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة أصبح أمرا لا جدال فيه من خلال الدور الذي تؤديه في اقتصاديات الدول المتطورة، سواء من حيث عددها أو مساهمتها في التشغيل، وبالتالي المساهمة في حل مشكل البطالة، أو من حيث مساهمتها في الناتج المحلي الخام.

1 - عبد الرحمن بن عنتر ، عبد الله بلوانس ، مشكلات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأساليب تطوير قدراتها التنافسية ، الدورة التدريبية حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، الاغواط ، 08- 09 أفريل 2002 ، ص : 04

## أولا : تعظيم فرص العمل و الناتج الإجمالي

نظرا لما تعانيه الدول النامية من بطالة وخاصة في المجال الزراعي وقطاع الخدمات في المدن، فإن ذلك يجعل من معظم فرص العمل المنتجة والناتج الصناعي هدفا خلال مراحل التنمية الصناعية، حيث لم يعد القطاع الزراعي قادرا على استيعاب القدر الكبير من قوة العمل، بسبب النمو السريع للسكان وندرة رأس المال في معظم هذه البلدان، إذ أن الصناعات الصغيرة والمتوسطة يمكنها أن تقوم بدور ايجابي في توفير فرص العمل المنتجة في هذه المجال، حيث تبدو أهمية هذه الصناعات التي تنخفض فيها التكلفة الاستثمارية في المتوسط لخلق فرص عمل وهو ما يتوقف على معامل رأس المال، ومن ثم معامل رأس المال فكلما كان معامل رأس المال ومن ثم رأس المال المستثمر للعمل مرتفعا كان الناتج الصناعي والعمالة المحققة من استثمار مبلغ معين من رأس المال اقل، وذلك بالمقارنة بحالة ما إذا كان معامل رأس المال المستثمر منخفضا، وان الزيادة الإضافية في رأس المال المستثمر للعامل في الصناعات الكبيرة لا تتناسب مع الزيادة المحققة في إنتاجية العامل<sup>1</sup>، مما يجعل الصناعات الصغيرة والمتوسطة لها القدرة على تحقيق فرص العمل والناتج الصناعي المحقق من استثمار مبالغ معينة من رأس المال، وذلك بالمقارنة مع الصناعات الكبيرة الحجم.

## ثانيا : رفع الكفاءة الإنتاجية وتعظيم الفائض الاقتصادي

تعمل المؤسسات الصناعية الكبيرة على رفع الكفاءة الإنتاجية وتعظيم الفائض الاقتصادي، نظرا إلى ارتفاع إنتاجية العامل فيها بالمقارنة بمؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة، ونتيجة لما تتمتع به من وفورات الحجم، فضلا عن تطبيق الأساليب الإدارية الحديثة وتنظيم العمل، وجميع المزايا التي يحققها كبر الحجم، وهي تساهم في رفع الكفاءة الإنتاجية، ومن ثم تحقيق فوائض اقتصادية كبيرة، إلا أن مثل هذا الاعتقاد غير صحيح، وذلك لأنه يتجاهل أمرا مهما وهو العلاقة بين رأس المال المستثمر للعامل والفائض الاقتصادي الذي يحققه، ومن ثم الفائض الاقتصادي الذي يتحقق للمجتمع ككل باستثمار مبلغ معين من رأس المال، ومع التسليم بأن الفائض الاقتصادي الذي يحققه العامل يتزايد مع كبر حجم المؤسسة، إلا أنه إذا تم الربط بين رأس المال المستثمر والفائض الاقتصادي الذي يحققه العامل يتزايد مع كبر حجم المؤسسة، ومن ثم ما يتحقق للمجتمع من فائض اقتصادي على أساس استثمار مبلغ معين من رأس المال، يتضح لنا أن مؤسسات الصناعات الصغيرة والمتوسطة هي أكثر الاستراتيجيات على تعظيم الفائض الاقتصادي للمجتمع ومن ناحية أخرى، فان الصناعات الصغيرة والمتوسطة قادرة على تحقيق الكفاءة الإنتاجية، بمعنى أنه من خلال ما تحققه من وفرة عنصر رأس المال، وهو العنصر

1 - صفوت لؤي محمد زكي رضوان، المنشآت الصغيرة و المتوسطة السعودية: الواقع و معوقات التطوير، ندوة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الوطن العربي: الإشكاليات و آفاق التنمية، مصر، 18-22 جانفي 2004.

النادر في معظم الدول النامية، فهي بذلك قادرة على استخدام الموارد النادرة بكفاءة اكبر، أو هي القادرة على استخدام الفن الإنتاجي المناسب الذي يحقق الاستخدام الأمثل لعناصر الإنتاج.

### ثالثاً : تنوع الهيكل الصناعي

تضيف الصناعات الصغيرة والمتوسطة قدراً كبيراً من المرونة والتنوع إلى الهيكل الصناعي، وذلك من خلال دخولها في مجالات تتميز بها عن الصناعات الكبيرة الحجم، فحيث يكون الطلب محدوداً على بعض المنتجات يصبح من الضروري الإنتاج على نطاق صغير، وذلك بدلاً من الاستيراد، ومن ثم تقوم الصناعات الصغيرة والمتوسطة بهذه الوظيفة، كذلك قد يصبح من الضروري إنتاج بعض الأجزاء والمكونات بكميات قليلة لصالح الصناعات الكبيرة، ومن ثم تصبح الصناعات الصغيرة والمتوسطة هي السبيل لتحقيق ذلك. وبرز مثال على ذلك صناعة السيارات حيث تؤدي الصناعات الصغيرة والمتوسطة الجانب الأبرز من المكونات والأجزاء التي تحتاجها الصناعات الكبيرة في تجميع وصناعة السيارات، ويلاحظ أن هذا النوع من التطور والنمو للصناعات الصغيرة والمتوسطة من شأنه أن يساهم في تطور الصناعات الصغيرة والكبيرة على حد سواء<sup>1</sup>.

### رابعاً : تنمية الصادرات

إن تنمية الصادرات تعتبر بمثابة قضية لمعظم الدول النامية التي تعاني عجز كبيراً ومتزايداً في موازين مدفوعاتها، وبصفة خاصة في الميزان التجاري، فقد ظل التصدير حكراً لوقت طويل على المؤسسات الكبيرة، فالاستثمارات التي كانت تقتضي إنشاء شبكات تجارية معقدة مرتبطة بحجم كبير جداً من الأسواق العالمية، لم تكن تسمح حينها عملياً إلا بوجود مؤسسات كبيرة الحجم، إلا أنه في الواقع الحجم الصغير والمتوسط للمؤسسات يمتلك مزايا نوعية تساعد على التصدير ومن بينها:

- ❖ **القدرة على التكيف والمرونة:** إن قدرة هياكل مؤسسات الصناعات الصغيرة والمتوسطة على التكيف يمكنها أن تعدل من برامج إنتاجها لمواجهة احتياجات الأسواق الخارجية، نظراً لما تتمتع به من مرونة تتمثل في تواضع رأس المال المستثمر، ومن ثم تكون أقدر على تلبية احتياجات أسواقها وكسب أسواق خارجية للتصدير.
- ❖ **التخصص:** يؤكد البعض بأن التخصص في مجال إنتاجي واحد يشكل الخيار الأفضل لدخول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأسواق الدولية.
- ❖ **التجديد:** إن مرونة المؤسسات الصغيرة هي في التكيف مع المستجدات والتغيرات السريعة في رغبات المستهلكين وتوقعاتهم وتحركات المنافسين في السوق.

1 - محمد محروس إسماعيل، اقتصاديات الصناعة والتصنيع، مؤسسة شباب الجامعة، 1997، الاسكندرية، ص 214.

#### خامساً : تقديم الخدمات لتدعيم الصناعات الكبيرة

تؤدي الصناعات الصغيرة والمتوسطة دوراً مهماً في تقديم الخدمات التدميمية المهمة التي تؤدي إلى بقاء للصناعات الكبيرة، وذلك من خلال علاقات التعاقد من الباطن بين الصناعات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الكبيرة، حيث يمكن من خلالها أن تزود مؤسسات الصناعات الكبيرة بما تحتاج إليه من منتجات تامة الصنع أو المنتجات النصف مصنعة التي تستخدمها هذه الأخيرة كمدخلات لإنتاجها النهائي، وذلك بأسعار تنافسية تمكن من المنافسة في الأسواق الخارجية وهو ما يعرف بدور الصناعات الصغيرة والمتوسطة كصناعات مغذية.

#### سادساً : توزيع الصناعة وتحقيق التنمية الإقليمية

تتميز الصناعات الصغيرة والمتوسطة بانتشارها جغرافياً مقارنة بالصناعات الكبيرة التي تتركز في المدن والمناطق الصناعية، مما يمكنها من القيام بدور مهم لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية نذكر من بينها مايلي<sup>1</sup>:

- توزيع الصناعة حيث تستطيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة أن تؤدي دوراً مهماً في توزيع الصناعة بين الإقليم، وذلك لأن مصانع جديدة في المدن أصبح أمراً غير مرغوب فيه اقتصادياً واجتماعياً.
- التخفيف من الفوارق الإقليمية، وذلك أن قدرة الصناعات الصغيرة والمتوسطة على الانتشار وتوزيع الصناعة بين الأقاليم يساعد على توزيع الدخل بينها ومنه التخفيف من حدة الفقر في المناطق النائية.
- الحد من الهجرة الريفية نحو المدن حيث تستطيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة من خلال انتشارها في الريف أن تستوعب فائض العمال الريفية، والحد من درجة البطالة الموسمية وتحقيق استخدام امثل لهذه العمل.

#### سابعاً : تكوين الكوادر الفنية و الإدارية

تؤدي الصناعات الصغيرة والمتوسطة دوراً مهماً في تكوين لرأس المال البشري، وذلك بتأمين الحصول على تدريبى اقل كلفة مما تؤمنه مؤسسات التدريب الرسمية والمعاهد الفنية، حيث تنسم هذه المعاهد في الدول النامية بالندرة ونقص الإمكانيات، فضلاً على أنها وان وجدت فهي غالباً ما تكون محدودة الخبرة.

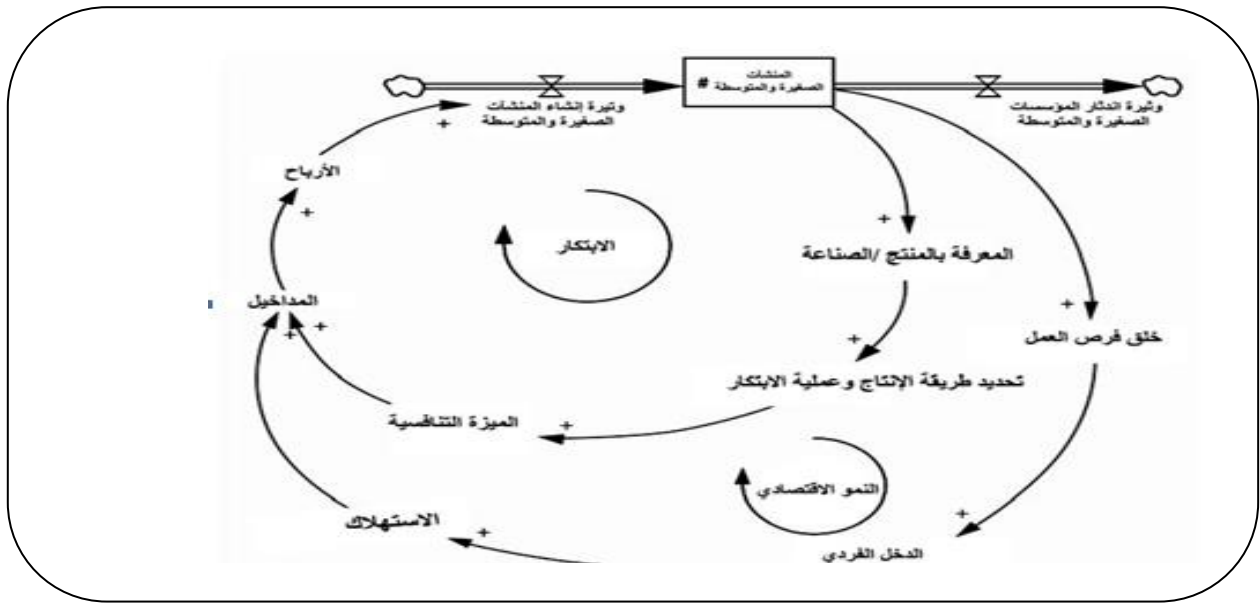
#### ثامناً : جذب المدخرات

إن الصناعات الصغيرة والمتوسطة قادرة على تعبئة المدخرات المحدودة لدى صغار المدخرين الذين لا يستخدمون النظام المصرفي، وبكنهم على استعداد لاستثمارها في مؤسساتهم الخاصة، حيث من المعروف أن طلب الصناعات

1 - السيد فتحي، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية، مؤسسة شباب الجامعة، 2005، القاهرة، ص ص 73 - 75.

الصغيرة والمتوسطة على رأس المال هو طلب محدود، ومن ثم فإن المدخرات القليلة لدى أفراد الأسرة قد تكون كافية لإقامة مشروع من مشروعات الصناعات الصغيرة والمتوسطة، بدلا من ترك هذه الأموال عاطلة وعرضه للإنفاق الترفي أو حتى إيداعها في البنوك، وهكذا فإن انخفاض حجم رأس المال اللازم لإنشاء وتشغيل هذه الصناعات يجعلها أكثر جاذبية لصغار المدخرين، الذين لا يميلون لأنماط التوظيف التي تحرمهم من الإشراف المباشر على استثماراتهم.

الشكل رقم 01 : يوضح دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة كمحرك للنمو الاقتصادي.



Bulletin d'information économique N° 06 , année 2004 ; ministère de PME et l'artisanat , p :05 .

Source :

#### المحور الرابع : عوامل فشل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

تشير الأبحاث و الدراسات الخاصة بالصناعات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية إلى تعرضها لعدد من المشاكل الخطيرة التي تعرقل نشاطها، فانه من المفيد التعرف على المشاكل الرئيسية التي تضغط على الصناعات الصغيرة و تعرقل نشاطها في الأجل القصير وتهدد نموها بل أحيانا تهدد بقائها في الأجل الطويل.

وفيما يلي نقاط مختصرة و لكن شاملة على قدر الإمكان تبين أهم المشاكل التي تواجه الصناعات الصغيرة و تتميتها:

## أولاً : مشاكل السياسات الاقتصادية و التوجهات الحكومية الإدارية

أهملت هذه السياسات أوضاع الصناعات الصغيرة إهمالا كبيرا في معظم البلدان النامية وذلك بالمقارنة بالاهتمام البالغ الذي أعطى لإنشاء و تنمية الصناعات الكبيرة. حيث نجد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة متحيزة للمؤسسات الكبيرة من خلال اللوائح و الأنظمة التي تعطيها ميزات كبيرة على حساب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة<sup>1</sup>.

و لكن أخطر هذه السياسات السلبية هو توجهات الإدارة الحكومية التنفيذية نحو المنشآت الصناعية الصغيرة سواء ما يعمل منها في إطار القطاع الرسمي أو خارجه ،فالحصول على تراخيص رسمية لممارسة النشاط يستغرق زمنا طويلا قد يمتد إلى سنوات. لذلك لم تتقدم حكومات معظم البلدان النامية بأية برامج منظمة أو طويلة الأجل لتوجيه الصناعات الصغيرة أو لمساعدتها فنيا أو ماليا ،أو لتقرير إعفاءات ضريبية لها في حالة اتخاذها أوضاعا رسمية في ممارسة نشاطها.

## ثانياً : مشاكل الخبرة التنظيمية و نقص المعلومات:

من المشاكل الخطيرة التي تقابل المشروعات الصغيرة نقص المعلومات و الافتقار إلى الخبرة التنظيمية التي تمكن أصحابها من مواجهة مشاكلهم أو تساعدهم على التوسع في أعمالهم و النمو ،إذا فهي تتمثل أساسا في عدم توافر معلومات السوق ( أسواق الموارد و السلع و مستلزمات الإنتاج (و البيانات و الإحصاءات الرسمية اللازمة ، و يجهلون أيضا القوانين و الإجراءات الحكومية ككيفية إنشاء مؤسسة في إطار قانوني معين ،الحوافز و الضرائب ... الخ ، وهذه المشاكل تتجم عادة بسبب اتخاذ القرارات من طرف شخص واحد هو مالك المؤسسة حيث يضطلع على جميع المهام الإدارية<sup>2</sup>.

## ثالثاً : عدم استقرار النصوص القانونية:

وتعدد التأويلات المقدمة لها فيما يتعلق بهذه المؤسسات مما يعجزها ويحد من قدرتها على العمل والانطلاق لمواكبة التغيرات السريعة في الأسواق وعوامل المنافسة المتصاعدة والمتزايدة يوما بعد يوم ، إضافة إلى المدة الطويلة التي تستغرقها معالجة مشاكل هذه المؤسسات ، ونفشي ظاهرة الرشوة والمحسوبية.

1 - د . عبد الرحمن يسري أحمد ، تنمية الصناعات الصغيرة و مشكلات تمويلها ، الدار الجامعية ، الإسكندرية، 1996 ص: 29.

2 - فريدة لرقط ، زينب بوقاعة ، كاتية بوروية ، دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات النامية ومعوقات تنميتها ، الدورة التدريبية ، المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغربية ، سطيف ، الجزائر ، 25- 28 ماي

2003، ص: 04

#### رابعاً : المشاكل التسويقية و الإنتاجية:

نقص الكفاءات التسويقية عموماً , وعدم الاهتمام بالبحوث التسويقية , ونقص المعلومات عن حاجات السوق في ظل المنافسة , وشدتها بين هذه المؤسسات و المؤسسات الكبرى من ناحية , والمنافسة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية والمؤسسات الأجنبية من ناحية أخرى.

نقص الخبرة وظهور صناعات ومنتجات بديلة باستمرار وبتكلفة اقل إضافة إلى عدم وجود أسواق جديدة , وضيق الأسواق القديمة , بسبب التدفق غير المنضبط للسلع المستوردة من جهة ولضعف القدرة الشرائية من جهة أخرى<sup>1</sup>.

#### خامساً : نقص فرص التمويل المناسب:

أهم المعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تتمثل في مشكلة التمويل خاصة فيما يتعلق بصعوبة الحصول على التمويل اللازم لهذه المؤسسات و محدودية المصادر المتاحة لتمويل هذه المؤسسات , كصعوبة الحصول على قروض ميسرة من المصارف التجارية لعدم توافر الضمانات اللازمة التي تطل بها تلك المصارف , فضلاً عن عدم انتظام التدفقات المالية الداخلة ما يزيد من درجة مخاطر الائتمان الممنوح لها.

في العديد من المرات تعزف المؤسسات المالية عن إقراض المشروعات الصغيرة لارتفاع درجة المخاطرة و بالتالي مطالبة أصحاب المشروعات بضمانات كبيرة قد لا تتوفر لديهم، وارتفاع أسعار الفائدة يعود الارتفاع درجة المخاطرة مما يجعل أصحاب هذه المشروعات يترددون في قبول مثل تلك القروض بتلك الشروط المجحفة.

#### سادساً : نقص الأيدي المدربة:

تسرب اليد العاملة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى المؤسسات الكبيرة , نظراً لما توفره هذه الأخيرة من مزايا من حيث الأجور وتوفير فرص اكبر للترقية , مما استوجب توظيف يد عاملة جديدة باستمرار اقل خبرة وكفاءة , وتحمل أعباء تدريبهم وهو ما من شأنه أن يؤثر سلباً على نوعية السلع والخدمات التي تنتجها هذه المؤسسات إلى جانب ارتفاع التكاليف.

---

1 - عبد المطلب عبد الحميد " النظام الاقتصادي العالمي الجديد و آفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر " مجموعة النيل العربية , الطبعة الأولى، 2003 ، ص: 50.

## سابعاً : نقص القدرة على المنافسة:

تعتبر ضعف القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الأسباب التي تؤدي إلى فشلها وهذا الضعف يكون نتيجة لمجموعة من العوامل من أهمها:

- عدم قدرة العمل التجاري على التغلب على التكاليف المنخفضة للمنافسين الأكثر كفاءة خاصة المؤسسات الكبيرة التي تنشط في نفس المجال.
- الموقع السيئ الذي يتم تحديده في غالب الأحيان على أساس معايير شخصية مثلاً في المدينة حيث توجد العائلة أو قرب المنزل...الخ والتي ليس لها علاقة بالعمل , كما انه وبعد إقامة المشروع يرفض الانتقال إلى مكان آخر حتى بعد تضائل حجم السوق بشكل كبير.
- عدم فهم واستيعاب التغيرات التي تحدث في البيئة المحيطة بالمؤسسات والتي تستوجب عليها مجارة الأوضاع الاقتصادية و التركيبات الاجتماعية الجديدة و إلا فإنها ستنتهي بالفشل.

## المحور الخامس : السياسات، آليات و برامج الداعمة لنمو وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

### أولاً : السياسات الداعمة لنمو وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

لقد اتبعت السلطات العمومية في الجزائر العديد من السياسات لتشجيع الاستثمار حيث قامت بإنشاء العديد من الهيئات ( المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ، بورصات المناولة والشراكة .... الخ ).

واعتمدت الكثير من الآليات ( الشباك الوحيد ، حاضنات الأعمال ، مراكز التسهيل ، صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ) التي تهدف من خلالها إلى ترقية الاستثمار وتهيئة المناخ الاقتصادي لعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة . كما نلاحظ أن كافة الجهود والإصلاحات التي بذلت كانت تصب في جانب واحد وهو جانب العرض في حين لم يلق جانب الطلب الكثير من الاهتمام ، حيث نجد أن هناك الكثير من البرامج التي تحت الشباب على الدخول في مشاريع وتوفر لهم من المنافسة غير العادلة .

ورغم أن الجزائر لم تتبنى إستراتيجية كفيلة برد الاعتبار للمؤسسات جد فعالة ، إلا أن الاقتصاد الجزائري يطرح الكثير من المجالات التي يمكن أن تمثل مجالا لتطوير ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونذكر على سبيل المثال :

- الصناعات البتروكيمياوية ( البلاستيك). - تصنيع مواد التغليف . - تصنيع مواد البناء . - صناعة الجلود.

- الصناعات الجلود. - الصناعات الغذائية . - تصنيع الأجهزة الكهرو منزلية .

إن تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري يتطلب توفر أساليب من العمل الشبكي للوحدات الإنتاجية والمؤسسات الحكومية والتمويلية وغيرها في عملية دعم التنافسية ويتطلب ذلك من الحكومة القيام بدور فعال ومتطور ، فالسياسات الكلية لدعم التنافسية رغم ضرورتها إلا أنها غير كافية فاليهيات الحكومية تستطيع التأثير بفاعلية أكبر على المستوى الجزئي من خلال إزالة المعوقات التي تحول دون تطور ومساهمة هذه الأخيرة في الاقتصاد الوطني .

وفي هذا المجال يمكن تقسيم السياسات التي يجب إتباعها إلى مجموعتين<sup>1</sup> :

أ. **المجموعة الأولى :** وهي التي تتعلق بالبيئة التنظيمية والمناخ الاقتصادي الذي تعمل فيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تعتبر عاملا أساسيا ومساعدًا في تطويرها وتنميتها، فأثر السياسات الاقتصادية والقانونية تسمح للحكومة بإدارة الاقتصاد الكلي بتماسك وباستشراف لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية قابلة للاستمرار ما يؤمن الأرضية الصالحة لقيام وعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفي حال كان المناخ مساعدًا أو معيقًا لقيام هذه المؤسسات أو تلك الموجودة أصلا، فإن تنميتها تعتمد على عدد من العوامل ، بحيث تؤدي الحكومة دورا أساسيا في تشكيل تلك العوامل وبالتالي تعمل على تحديد المناخ الملائم لنجاح تلك المؤسسات ، ومن بين هذه العوامل :

- السياسات والقوانين - البرامج والنظم - إنشاء برامج إصلاح المناطق الصناعية وتطويرها.

ب. **المجموعة الثانية :** تتعلق بمجموع السياسات العمومية التي تؤدي إلى المساعدة على خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتأهيلها للقيام بدورها داخل الاقتصاد الوطني، ففي بداية يكون النمط السائد بين هذه المؤسسات العلاقات الرأسية بمعنى التعاون من أجل إنتاج سلعة نهائية ، وهنا يقع على الدولة مسؤولية المساعدة على نمز وتطوير هذه المؤسسات من خلال تميم البرامج التي تشجع على إرساء نمط شبكي من العلاقات فيما بين المؤسسات ، كما يقع على عاتق الدولة مسؤولية إقامة الروابط بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونظم التعليم والتدريب ومؤسسات البحث والجامعات.

1 - د. شبايكي سعدان، معوقات تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية ، جامعة عمار ثلجي ، الأغواط : 08-09 أبريل 2002.

## ثانياً : آليات و برامج دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

نتيجة للمشاكل و المعوقات التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، قامت وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية بوضع مجموعة من الآليات التنظيمية التي من شأنها دعم و ترقية هذه المؤسسات، بهدف تحسين محيط الاستثمار الداخلي والأجنبي المباشر نذكر من بينها<sup>1</sup>:

**1- تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :** إن عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تقتضي تحسين القدرة التنافسية، لأن عالمية المبادلات و التغيرات العالمية الحاصلة في الميدان الاقتصادي في ظل هيمنة التكتلات الاقتصادية الكبرى على الأسواق العالمية، تفرض علينا إيجاد الطرق الحديثة و الناجعة في عملية تأهيل المؤسسات، التي لا تقتصر على حل مشاكل المؤسسات فحسب بل تتعدى ذلك إلى المحيط الاقتصادي ككل.

و لتمكين المؤسسات الجزائرية من مسايرة التطورات الحاصلة في الميدان الاقتصادي، ولكي تصبح منافسة لنظيراتها في العالم، و بالنظر للتحديات المذكورة آنفا التي تنتظرها، أعدت وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية، برنامجا وطنيا لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بقيمة ( 01 ) مليار دينار سنويا يمتد إلى غاية سنة 2013 و تتمثل أهدافه الأساسية فيما يلي<sup>2</sup>:

- تحليل فروع النشاط و ضبط إجراءات التأهيل للولايات بحسب الأولوية ، عن طريق إعداد دراسات عامة تكون كفيلة بالتعرف عن قرب على خصوصيات كل ولاية و كل فرع ، و سبل دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بواسطة تجميع الإمكانيات المحلية المتوفرة وقدراتها حسب الفروع و بلوغ ترقية و تطور جهوي للقطاع.

- تأهيل المحيط المجاور للمؤسسة، و ذلك بخلق تنسيق فعال بين المؤسسة الصغيرة و المتوسطة و مكونات محيطها القريب.

- المساهمة في تمويل مخطط تنفيذ عمليات التأهيل، والمتعلقة بترقية المؤهلات المهنية عن طريق التكوين و تحسين المستوى في الجوانب التنظيمية و الحصول على قواعد الجودة العالمية (الايزو) و مخططات التسويق.

**2- تحسين القدرات التقنية و وسائل الإنتاج :** و ينتظر من هذا البرنامج تنمية سوسيو اقتصادية مستدامة على المستوى المحلي و الجهوي ، بواسطة نسيج من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ذي تنافسية و فعالية في سوق مفتوح، وإنشاء قيم مضافة جديدة و مناصب شغل دائمة، و تطوير الصادرات خارج المحروقات، و التقليل من الضعف التنظيمي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التقليل كذلك من حدة الاقتصاد غير الرسمي، و توفير منظومة معلومات معتمدة لتتبع عالم المؤسسة الصغيرة و المتوسطة لتكون في خدمة الاقتصاد الوطني.

<sup>1</sup> - شيببي عبد الرحيم، شكوري محمد، سوق العمل بالجزائر واثر السياسات الاقتصادية التجميعية على معدلات البطالة، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية عدد خاص أزمة البطالة في الدول العربية المجلد العاشر،

<sup>2</sup> - وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية [www.Ugp-Pme.org.dz](http://www.Ugp-Pme.org.dz) نظر يوم 2014/04/12.

**3- ترقية المناولة و الشراكة :** إن المناولة الصناعية تعتبر من أهم الوسائل لتنمية القطاع و الأداة المفضلة لتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وعليه قامت الوزارة بعمل تحسيسي اتجاه المتعاملين الاقتصاديين للاندماج في فضاءات ترقيتها كبورصات المناولة و الشراكة الجهوية، و تدعيما للتنظيم الموجود لنشاط المناولة ، تم تأسيس مجلس وطني لترقية المناولة يلتقي فيه المناولون و الشركات الصناعية الكبرى لتنمية المناولة الصناعية و تعزيز عمليات الشراكة بين القطاع الوطني الخاص و العام و كذا مع الشركاء الأجانب ، كما تم تنصيب مختلف الهياكل التنظيمية المكونة له.

**4- تطوير المنظومة المعلوماتية الاقتصادية والإحصائية :** إن من بين تضارب المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، هو غياب تعريف دقيق لها، ولذلك جاء القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسد هذا الفراغ . و تهدف الوزارة المكلفة بهذه المؤسسات إلى بناء نظام معلومات اقتصادي و إحصائي قوي و فعال يمكن هذه المؤسسات من استغلاله في ظروف أحسن.

وعلى الصعيد العملي قامت وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية خلال سنة 2003 بانجاز دراسات و تحقيقات اقتصادية في ثلاثة صناعات<sup>1</sup> . و هي الصناعة الغذائية، مواد البناء، الكيمياء والصيدلة، في حين تم تخصيص مبلغ مالي من ميزانية الوزارة مقداره 100 مليون دج لانجاز مجموعة من الدراسات و التحقيقات الاقتصادية ، من بينها 5 دراسات في طور الإعداد في فروع البناء و الأشغال العمومية، التجارة والتوزيع، الخشب والفلين والورق، الصناعات النسيجية، الإلكترونيك و الالكتروتقني والأعلام الآلي. هدف هذه الدراسات تمكين الجهات المعنية من أخذ صورة دقيقة عن وضعية مختلف قطاعات النشاط ، و تتيح لها فرصة إعداد مخططات التأهيل وإنشاء بنوك المعلومات.

### خاتمة

أصبحت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حديث العام والخاص نظرا لدورها الفعال في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي باعتبارها أفضل الوسائل للإنعاش الاقتصادي الذي تعيشه الجزائر، من خلال سهولة تكيفها و مرونتها التي تجعلها قادرة على الجمع بين التنمية الاقتصادية من جهة ومن جهة أخرى كونها وسيلة إيجابية لفتح أفاق العمل من خلال توفير مناصب الشغل و خلق الثروة، و بإمكانها رفع تحديات المنافسة في ظل الانفتاح على العالم الخارجي وتحرير التجارة الخارجية واشتداد حدة المنافسة .

ورغم ما تملكه الجزائر من إمكانيات وما قامت به من إصلاحات لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتفعيل دورها في القضاء على البطالة، إلا أنها لا تزال دون المستوى المنشود وذلك ومن خلال ما تعرفه دول العالم في بعض التجارب العربية والعالمية الرائدة في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

نقول أنه على الجزائر تبني سياسة واضحة المعالم للنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاستفادة من تجارب الدول العالمية الناجحة مع الأخذ بعين الاعتبار إمكانياتنا وثقافتنا وقدراتنا وعموما توصلنا من خلال تناولنا لهذا الموضوع بالتوصيات التالية :

- تسطير إستراتيجية واضحة للنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- أن تطبق هذه الإستراتيجية على أرض الواقع لا أن تبقى حبرا على ورق.
- مشاركة الجامعة ومراكز البحث العلمي وكل الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إعداد هذه الإستراتيجية.
- الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في تطوير هذا القطاع على أن لا يتم نسخ التجربة كلية لأن ذلك سيكون دون نفع يذكر نظرا لاختلاف المؤهلات البشرية والمادية والمالية والثقافية.
- تحديث وتطوير هذه الإستراتيجية كلما دعت الضرورة لذلك ( المرونة وليس الفوضى)
- وجود إرادة فذة ليس فقط لدى الدولة وإنما كذلك لدى أصحاب هذه المؤسسات في مواجهة التحديات.

#### المراجع:

#### المراجع باللغة العربية:

- 1- السيد فتحي، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية، مؤسسة شباب الجامعة، 2005، القاهرة.
- 2- جالين سبنسر هال، ترجمة صليب بطرس، منشأة الأعمال الصغيرة، الدار الدولية للنشر و التوزيع القاهرة، 1998.
- 3 - د. شبايكي سعدان، معوقات تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية ، جامعة عمار ثليجي ، الأغواط : 08- 09 أبريل 2002.
- 4- د .عبد الرحمن يسري أحمد , تنمية الصناعات الصغيرة و مشكلات تمويلها , الدار الجامعية ,الإسكندرية، 1996.
- 5- شبيبي عبد الرحيم، شكوري محمد، سوق العمل بالجزائر واثر السياسات الاقتصادية التجميعية على معدلات البطالة، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية عدد خاص أزمة البطالة في الدول العربية المجلد العاشر،
- 6- صالح صالحي ، مصادر و أساليب تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في إطار نظام المشاركة ، الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغربية ، ماي 2003، جامعة فرحات عباس سطيف .
- 7- صفوت لؤي محمد زكي رضوان، المنشآت الصغيرة و المتوسطة السعودية :الواقع و معوقات التطوير، ندوة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الوطن العربي :الإشكاليات و آفاق التنمية، مصر، 18- 22 جانفي 2004.
- 8- عبد الرحمن بن عنتر، عبد الله بلوانس ، مشكلات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأساليب تطوير قدراتها التنافسية ، الدورة التدريبية حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، الاغواط ، 08- 09 أبريل 2002 .

- 9- عبد المطالب عبد الحميد " النظام الاقتصادي العالمي الجديد و آفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر "مجموعة النيل العربية ، الطبعة الأولى، 2003 .
- 10- فايز صالح النجار ، عبد الستار محمد العلي، الريادة و إدارة الأعمال الصغيرة: دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2006 .
- 11- فريدة لرقط ، زينب بوقاعة ، كات ية بوروبية ، دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات النامية ومعوقات تنميتها ، الدورة التدريبية ، المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية ، سطيف ، الجزائر، 25- 28 ماي 2003.
- 12- مازن جلال خيربك، يومية الثورة، مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر سوريا ، 22/11/2005.
- 13- محمد بن يوسف، المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، الملتقى العربي الرابع للصناعات، الصغيرة والمتوسطة باليمن، 25/26 نوفمبر 2009. [www.xinhuanet.com](http://www.xinhuanet.com) .
- 14- محمد عبد الحليم عمر، التمويل عن طريق القدرات التمويلية غير الرسمية ، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة وتطويرها في الاقتصاديات المغربية ، ماي 2003، جامعة فرحات عباس سطيف .
- 15- محمد محروس إسماعيل، اقتصاديات الصناعة والتصنيع، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية ، 1997.
- 16- مروة أحمد، نسيم برهم، الريادة و إدارة المشروعات الصغيرة، الشركة العربية المتحدة للتوثيق و التوريدات ، ط 2007 .
- 17- نعيمة برودي ، التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية و متطلبات التكيف مع المستجدات العالمية ، الملتقى الدولي ، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، جامعة الشلف ، 17 و 18 أفريل 2006.
- 18- المجلس الوطني الاجتماعي CNES مشروع تقرير - من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، 2002.
- 19- الملتقى الإقتصادي - نشرة شهرية تصدر عن قطاع سياسات تنمية صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، القاهرة، العدد الثاني والعشرون - مايو 2007.
- 20- المادة (4) من القانون التوجيهي 01/18 المؤرخ في 12/12/2001 والمتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- 21- النشرة الإحصائية لوزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2012.
- 22- وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية : [www.Ugp-Pme.org.dz](http://www.Ugp-Pme.org.dz) نظر يوم 12/04/2014.
- المراجع باللغة الفرنسية :

23 - BRAIN.D, Les PME en Europe et leur contribution à l'emploi, études documentaire N°4715 .1983.

24 - ESD China Limited, Study Potential of Sustainable Energy Financing for SME, October, 2012.

**25** – Law of The Republic of China on Promotion of SME (Order of The President No. 69), China, 29June.

**26** –Bulletin d’information économique N° 06 , année 2004 ; ministère de PME et.

**Source:** ESD China Limited, Study Potential of Sustainable Energy Financing for SME, October, 2012.

**27** –Source: Ministere de PME/PMI,rapport sur l'etat de lieu de secteur PME;juin 2000.